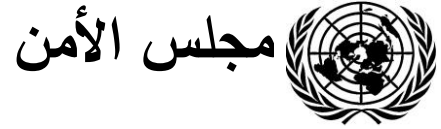


Distr.: General
20 August 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 20 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة 20 آب/أغسطس 2020 موجهة من وزير خارجية
جمهورية إيران الإسلامية، محمد جواد ظريف، بشأن ما تعتزم الولايات المتحدة القيام به من تقديم غير
مقبول لـ "إخطار" بشأن قرار مجلس الأمن 2231 (2015) (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد تخت روانجي

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 20 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى ما تعترزم الولايات المتحدة القيام به من تقديم غير مقبول لـ "إخطار" بشأن قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، وعطفاً على رسالتَي المؤرختين 10 أيار/مايو 2018 (A/72/869-S/2018/453) و 8 أيار/مايو 2020 (A/74/850-S/2020/380)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي فيما يتعلق بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية غير القانونية إساءة استخدام مجلس الأمن في تقديم هذا الإخطار إلى المجلس. ويتجاهل موقف الولايات المتحدة المتهمور وغير القانوني قواعد وممارسات القانون الدولي الراسخة التي تشكلت على مر القرون لإنقاذ عالماً من الفوضى.

ولا تتسم تبريرات الولايات المتحدة للحق الذي تدعيه لنفسها زوراً في "إعادة تطبيق أحكام القرارات التي لم تعد سارية المفعول"⁽¹⁾ بشأن إيران بأي قدر من المصادقية أو الشرعية، ويتعين رفضها من قبل المجلس. ولا مندوحة للمجتمع الدولي من أن يكون متيقظاً إزاء إساءة استخدام إجراءات مجلس الأمن على هذا النحو. وتحت إيران المجلس على وقف هذه الإساءة لاستخدام العملية - وهي إساءة ستترتب عليها عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين.

واستناداً إلى الحجج الواضحة والدامغة التالية، تعتقد حكومة جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً قوياً أنه ليس للولايات المتحدة الحق في اللجوء إلى إعادة تطبيق أحكام القرارات التي أنهي العمل بها. وفي هذا الصدد، تُوجّه عنايتكم الكريمة إلى مجموعة من الملاحظات الوقائية والقانونية:

أولاً - إنهاء مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة

أعلن رئيس الولايات المتحدة رسمياً إنهاء مشاركة الولايات المتحدة بصورة انفرادية في خطة العمل الشاملة المشتركة (خطة العمل)⁽²⁾، في خرق جوهري لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) - الذي يقر خطة العمل المرفقة به. وبناءً على ذلك، اتخذت إدارة الولايات المتحدة تدابير غير قانونية واسعة النطاق لإنهاء مشاركتها في خطة العمل وإعادة فرض جميع العقوبات التي كانت تفرضها الولايات المتحدة والتي كانت قد رُفعت بموجب خطة العمل، مرتكبة بذلك حالات متعددة من "الإخلال الكبير" بموجب خطة العمل في انتهاك صارخ للقرار 2231 (2015).

(1) لا تُستخدم كلمة "snapback" (الارتداد إلى الوضع السابق) إطلاقاً في خطة العمل الشاملة المشتركة أو في قرار مجلس الأمن 2231 (2015). وتستخدم الولايات المتحدة هذه الكلمة لإضافة معنيي السرعة والتلقائية، وهو ما لم تنطو عليه النية المعرب عنها أو الإجراءات الواردة في خطة العمل والقرار 2231 (2015). وبدلاً من ذلك، حُدّدت في خطة العمل والقرار كليهما عملية مفصلة تستغرق وقتاً طويلاً، تهدف إلى الحفاظ على خطة العمل وليس تدميرها. وتشير الصياغة الواردة في الفقرة 37 من خطة العمل إلى إعادة فرض أحكام القرارات القديمة. وتشير الصياغة الواردة في الفقرتين 12 و 13 من القرار 2231 (2015) إلى إعادة تطبيق أحكام القرارات 1696 (2006) و 1737 (2006) و 1747 (2007) و 1803 (2008) و 1835 (2008) و 1929 (2010) التي أنهت العمل بها.

(2) البيت الأبيض، الإجراءات الرئاسية، "إنهاء مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة"، 8 أيار/مايو 2018. متاح على www.whitehouse.gov/presidential-actions/ceasing-u-s-participation-jcpoa-taking-additional-action-counter-irans-malign-influence-deny-iran-paths-nuclear-weapon/.

وأقر مسؤولو الولايات المتحدة أنفسهم مراراً وتكراراً بأنهم أنهوا مشاركتهم في خطة العمل. وأشار رئيس الولايات المتحدة، في أمره التنفيذي الصادر لإعادة فرض العقوبات المتعلقة بالمجال النووي على إيران، قائلاً: "أنا، دونالد ج. ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء قراري الصادر في 8 أيار/ مايو 2018، القاضي بإنهاء مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة المؤرخة 14 تموز/ يوليه 2015"⁽³⁾. وقال وزير الخارجية مايك بومبيو ما يلي: "أنهى الرئيس ترامب مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة"⁽⁴⁾. وفي 11 أيار/ مايو 2018، قام ممثل لحكومة الولايات المتحدة - في رسالة رسمية - بإبلاغ جميع المشاركين في خطة العمل رسمياً بأن الولايات المتحدة لن تشارك بعدئذ في الاجتماعات والأنشطة المتعلقة بخطة العمل، مؤكداً ما يلي: "في 8 أيار/ مايو 2018، أعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة تنهي مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة. وهذا يشمل جميع الأنشطة ... واعتباراً من هذه اللحظة، لن تشارك الولايات المتحدة في الأنشطة المتعلقة بخطة العمل". ومن الأمثلة على عدم المشاركة هذه أن مجلس الأمن واصل الموافقة على المقترحات التي أوصت بها اللجنة المشتركة بشأن الأنشطة ذات الصلة بالمجال النووي الواردة في قناة المشتريات. ولكن في السنتين الماضيتين، لم تشارك الولايات المتحدة في الفريق العامل المعني بالمشتريات ولم تكن جزءاً من اللجنة المشتركة لخطة العمل.

ومن وجهة نظر قانونية، ليس مصطلح "المشارك" لقباً شرفياً بسيطاً؛ بل يتطلب المشاركة في نشاط أو مناسبة ما امتثالاً لوصف متفق عليه ومعرف على نحو محدد للواجبات والحقوق والالتزامات. وفيما يتعلق بالقرار 2231 (2015)، ينطوي مفهوم "المشارك في خطة العمل الشاملة المشتركة" على المساهمة في المناسبات والأنشطة المتعلقة بخطة العمل وكذلك الامتثال للالتزامات والمسؤوليات ذات الصلة. ولم تشارك الولايات المتحدة ولو في اجتماع واحد للجنة المشتركة أو الهيئات ذات الصلة بخطة العمل منذ قرارها الرسمي بـ "إنهاء المشاركة". وقد أكد هذه الحقيقة باقي المشاركون في خطة العمل، من بين جهات أخرى، والاتحاد الأوروبي، بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل. وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة إلى أن "الولايات المتحدة لم تشارك في أي اجتماعات أو أنشطة في إطار الاتفاق" منذ الإعلان عن انسحابها⁽⁵⁾.

ثانياً - أبطلت الولايات المتحدة رسمياً أي حق في آلية تسوية المنازعات

في عدة مناسبات، اعترف مسؤولون من الولايات المتحدة بأنه لم يعد لهم الحق في استخدام آلية تسوية المنازعات المحددة في الفقرات 10 إلى 13 من القرار 2231 (2015). وفي 8 أيار/ مايو 2018، صرح مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة آنذاك، جون بولتون بوضوح، أثناء تقديم إحاطة إعلامية إلى الصحفيين المعتمدين لدى البيت الأبيض بشأن قرار رئيس الولايات المتحدة إعادة فرض الجزاءات،

(3) السجل الاتحادي، وثيقة رئاسية، "إعادة فرض عقوبات معينة فيما يتعلق بإيران"، 6 آب/أغسطس 2018. متاح على www.federalregister.gov/documents/2018/08/07/2018-17068/reimposing-certain-sanctions-with-respect-to-iran.

(4) كلمة لوزير الخارجية مايك بومبيو في مؤسسة التراث، 21 أيار/ مايو 2018. متاح على <https://www.heritage.org/defense/event/after-the-deal-new-iran-strategy>.

(5) كلمة ممثل الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ، 30 حزيران/يونيه 2020.

أن الولايات المتحدة لن تسعى إلى إعادة تطبيق أحكام القرارات التي أنهى العمل بها⁽⁶⁾ من خلال اللجوء، حسبما قال، إلى "أحكام القرار 2231 (2015)، التي لا نستخدمها لأننا خارج الاتفاق"⁽⁷⁾. وفي 16 آب/أغسطس 2020، أكد جون بولتون مجدداً أن "داعمي الاتفاق (خطة العمل) يجادلون بأنه ليس لدى واشنطن، بعد انسحابها من الاتفاق، أي صفة للاحتجاج بأحكامه. وهم على حق"⁽⁸⁾.

وأوضح براين ه. هوك، الممثل الخاص المعني بإيران وكبير مستشاري وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون السياسات في حينه قائلاً: "إننا لم نعد في الاتفاق، وسيتعين من ثم على الأطراف التي لا تزال في الاتفاق اتخاذ قراراتها فيما يتعلق باستخدام أو عدم استخدام آلية تسوية المنازعات"⁽⁹⁾.

ولذلك، من الواضح تماماً أن جميع مسؤولي الولايات المتحدة دون استثناء افترضوا - وبعضهم، مثل مهندس انسحاب الولايات المتحدة، جون بولتون، ذكر صراحة وعلمنا - أن الولايات المتحدة لم تعد تملك أي حق باللجوء إلى إعادة تطبيق أحكام القرارات التي أنهى العمل بها عن طريق أحكام القرار 2231 (2015).

(6) انظر www.theguardian.com/world/2018/may/08/iran-deal-trump-withdraw-us-latest-news-nuclear-agreement. وانظر أيضاً <https://carnegieendowment.org/2020/05/09/can-pompeo-trap-future-president-biden-in-trump-s-self-imposed-iran-crisis-pub-81760>.

(7) سؤال: فيما يتعلق بالمائة - ماذا يحدث بعد 180 يوماً، وماذا سيحدث بالنسبة إلى الشركات الأوروبية التي بدأت في التجارة مع إيران؟ وهل سنقوم على وجه التأكيد بفرض جزاءات على تلك الشركات؟ أم أن هناك فترة 180 يوماً يمكن التفاوض خلالها على التخلي عن ذلك؟

السفير بولتون: حسناً، إن القرار الذي وقعه الرئيس اليوم يعيد فرض الجزاءات التي كانت قائمة وقت الاتفاق؛ وهو يقضي بتطبيقها على الفور.

والآن، ما يعنيه ذلك هو أنه لا يسمح بتوقيع عقود جديدة ضمن منطقة الاقتصاد التي تغطيها الجزاءات. وستعلن وزارة الخزانة، في الساعات القليلة المقبلة، عما تسميه أحكام الإنهاء التدريجي التي ستتأول العقود القائمة. وستكون هناك فترات متفاوتة بين هذه العقود لإنهائها تدريجياً. وسيتمد بعضها إلى ستة أشهر؛ وقد يمتد بعضها 90 يوماً. وقد تكون هناك أحكام أخرى أيضاً.

وقد نشر هذا الاحتمال على الموقع الشبكي لوزارة الخزانة منذ عام 2015 بسبب إمكانية استخدام أحكام القرار 2231، التي لا نستخدمها لأننا خارج الاتفاق. ولكن بعبارة أخرى، كانت فكرة أنه سيكون هناك فترة إنهاء تدريجي موجودة منذ وقت طويل. وهذا أساساً هو النمط الذي سنتبعه - الذي نتبعه. ولكن واقع عودة تطبيق الجزاءات نافذ الآن.

سؤال: لكن لن يجري التفاوض للتخلي عن ذلك خلال تلك الفترة - بالنسبة إلى العقود القائمة -

السفير بولتون: نحن خارج الاتفاق.

سؤال: نحن خارجه.

السفير بولتون: نحن خارج الاتفاق. نحن خارج الاتفاق.

سؤال: هل نحن خارج الاتفاق؟

السفير بولتون: لقد فهمت ذلك.

انظر www.whitehouse.gov/briefings-statements/press-briefing-national-security-advisor-john-bolton-iran/.

(8) كلمة بريان ه. هوك، الممثل الخاص المعني بإيران وكبير مستشاري وزير الخارجية لشؤون السياسات. متاح على www.wsj.com/articles/iran-snapback-isnt-worth-the-risk-11597595060. John Bolton, "Iran 'snapback' isn't worth the risk", *Wall Street Journal*, 16 August 2020.

(9) كلمة بريان ه. هوك، الممثل الخاص المعني بإيران وكبير مستشاري وزير الخارجية لشؤون السياسات. متاح على www.state.gov/middle-east-peace-and-security.

والحقيقة هي أن إدارة ترامب كانت تأمل بوضوح في أن يؤدي الانسحاب غير القانوني للولايات المتحدة من خطة العمل، إلى جانب سياسة تطبيق "الضغط الأقصى" غير القانونية التي تنتهجها، إما إلى انهيار الحكومة الإيرانية، وتركيع الأمة نتيجة لذلك، أو استقراز إيران للقيام بانسحاب متبادل من خطة العمل. ولأن هذه الافتراضات أثبتت خطأها، تحاول الإدارة الآن بلا حجل تغيير مسارها وتلجأ - في حالة فجأة من سوء النية - على نحو يناسب أغراضها إلى الإجراء الذي أغلقته منذ البداية - وبصورة دائمة - أمام نفسها.

وأعلن مستشار الدولة وانغ يي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، في رسالته إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن موقفه المتمثل في أن "الولايات المتحدة، التي لم تعد مشاركا في الخطة بعد انسحابها منها، وهي لا تملك الحق في أن تطالب مجلس الأمن باللجوء إلى الحكم الذي يقضي بالارتداد إلى الوضع السابق"⁽¹⁰⁾.

وفي جلسة مجلس الأمن المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2020، شدد أعضاء المجلس على أنه ليس للولايات المتحدة الحق في الاستفادة من آلية تسوية المنازعات. وقد اتخذت جمهورية الصين الشعبية الموقف المتمثل في أن "الولايات المتحدة، بعد انسحابها من خطة العمل، لم تعد مشاركا، وليس لها الحق في تفعيل الارتداد إلى الوضع السابق في مجلس الأمن"⁽¹¹⁾. ووافقت ألمانيا على الرفض الذي أعربت عنه الصين لإعادة تطبيق أحكام القرارات التي أنهى العمل بها عن طريق القرار 2231 (2015) في نفس الجلسة - حيث صرح الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة قائلا: "أود أيضا أن أضم صوتي إلى ما قاله زميلي الصيني للتو عن آلية الارتداد إلى الوضع السابق"⁽¹²⁾.

وقد رفض ممثل الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة اعتزام الولايات المتحدة إساءة استخدام عملية القرار 2231 (2015) وخطة العمل وقال: "أود أن أتطرق إلى مسألة الارتداد الممكنة إلى فرض الجزاءات السابقة في هذا المجلس، التي أعرب عن تكهنات بشأنها مؤخرا. وكما قال الممثل السامي سابقا، أعلنت الولايات المتحدة في أيار/مايو 2018 أنها تنتهي مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة. وأكد هذا الإعلان في مذكرة رئاسية"⁽¹³⁾. وفي الفترة الأخيرة، صدّق ممثل الاتحاد الأوروبي على صحة ذلك الواقع وأكد قائلا "إننا نعتبر من ثم أن الولايات المتحدة ليست في وضع يسمح لها باللجوء إلى الآليات المخصصة للمشاركين في خطة العمل المشتركة الشاملة [مثل ما يسمى snapback (الارتداد إلى الوضع السابق)]"⁽¹⁴⁾.

ولذلك، كما أبرز وزير الخارجية لافروف في رسالته الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن: "بعد أن انتهكت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن 2231 (2015) ورفضت تنفيذ خطة العمل

(10) S/2020/517.

(11) وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، "بيان السفير جانغ يون في جلسة مجلس الأمن المفتوحة المنعقدة عن طريق التداول بالفيديو بشأن المسألة النووية الإيرانية"، 30 حزيران/يونيه 2020. متاح على www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zwjg_665342/zwbj_665378/t1793668.shtml.

(12) البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة، "كلمة السفير كريستوف هويسغن في جلسة مجلس الأمن المنعقدة عن طريق التداول بالفيديو بشأن عدم الانتشار"، 30 حزيران/يونيه 2020. متاح على <https://new-york-un.diplo.de/un-en/news-corner/200630-heusgen-jcipoa/2361042>.

(13) كلمة ممثل الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ، 30 حزيران/يونيه 2020.

(14) انظر www.aljazeera.com/news/2020/08/trigger-snapback-sanctions-iran-eu-official-200816105311200.html.

الشاملة المشتركة، خسرت بذلك إمكانية استخدام الآليات المنصوص عليها في جملة مواضع منها الفقرات 11 إلى 13 من القرار⁽¹⁵⁾.

وقدم البروفيسور لاري د. جونسون - الأمين العام المساعد السابق للشؤون القانونية، الذي عمل في مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية من عام 1971 إلى عام 2010 - تحليله لمحاولة الولايات المتحدة اللجوء إلى الآلية.

اعتباراً من 8 أيار/مايو 2018، لم تعد الولايات المتحدة - وفقاً لوثائقها وبياناتها الرسمية - "مشاركا في خطة العمل المشتركة الشاملة". وإذن، على أي أساس تدّعي الولايات المتحدة الآن أنها دولة مشاركة بموجب القرار الذي يحدّد باعتبار إطار اللجوء إلى الارتداد إلى الوضع السابق؟ وربما تستند هذه الحجة إلى وصف الولايات المتحدة بأنها "مشارك في خطة العمل" في فقرة من القرار 2231، وهي فقرة مستقلة عن نص الاتفاق نفسه. ويبدو أن الحجة هي أنه بما أن القرار هو قرار ملزم "بموجب الفصل السابع"، فإن الولايات المتحدة "مشارك" إلى أن يقرر المجلس خلاف ذلك، بغض النظر عن موقف الولايات المتحدة جوهرياً المتمثل في أنها خارج الاتفاق. وإذا كان هذا هو الأساس القانوني، فهو معيب للغاية. فأولاً، لا تتعدى الغاية من الفقرة المشار إليها الوصف والحض؛ وهي تُعدّد المشاركين وقت اتخاذ القرار في عام 2015 في إطار وصف الواقع. ولم يفرض المجلس "مركز المشاركة" على أي أحد كان ولم يعلن أن أي أحد كان يحوزه. وثانياً، لا يمكن تفعيل الارتداد إلى الوضع السابق بموجب الفقرة الملزمة من القرار إلا من قبل "دولة مشاركة". والولايات المتحدة هي منذ الآن وبسبب أفعالها هي نفسها في نفس موقع غير المشاركين الآخرين في المجلس⁽¹⁶⁾.

وبالنظر إلى ما تقدم، وفي ضوء سياق القرار 2231 (2015) وهدفه والغرض منه، والإقرار الصريح للبيت الأبيض في اليوم الذي أمر فيه الرئيس ترامب بـ "إنهاء مشاركة الولايات المتحدة"، والممارسة اللاحقة من جانب الولايات المتحدة، والبيانات التي أدلى بها ممثلو جميع المشاركين المتبقين في خطة العمل والآراء الموثوق بها للعلماء والممارسين، لا يمكن أن تُعتبر الولايات المتحدة بأي قدر من استرسال الخيال أو شطحات الوهم أو سوء التفسير مشاركاً في خطة العمل لغرض القرار 2231 (2015).

ثالثاً - خرق الولايات المتحدة الجوهري للقرار 2231 (2015) وانعدام حسن النية

وفقاً للفقرة 2 من القرار 2231 (2015)، فإن مجلس الأمن:

يهيب بجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية إلى اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل، بوسائل منها اتخاذ إجراءات تتسق مع مخطط التنفيذ المبين في خطة العمل وفي هذا القرار والامتناع عن إتيان أعمال تعوق الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن خطة العمل

(15) S/2020/451.

(16) انظر <https://twitter.com/MarkTFitz/status/1296221037684838402?s=09>.

وقد تصرفت الولايات المتحدة في انتهاك خطير لخطة العمل والقرار 2231 (2015) بالانسحاب بطريقة غير قانونية من خطة العمل، وإعادة فرض العقوبات بصورة انفرادية اعتباراً من 8 أيار/مايو 2018 وحتى هذا التاريخ، ومعاقبة الدول الملتزمة بالقانون وغيرها من الكيانات على الامتثال لهذا الالتزام.

وحسن النية هو أحد المبادئ الراسخة التي تحكم إنشاء الالتزامات القانونية وتنفيذها. وبشكل حسن النية جزء لا يتجزأ من التعاون الدولي، لا سيما عندما يكون هذا التعاون الأساس لتنفيذ خطة العمل والقرار 2231 (2015). وتثبت تصرفات ومواقف الإدارة الحالية للولايات المتحدة أنها لا تتصرف أبداً بحسن نية.

ولم تكف الولايات المتحدة بعدم الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل، بل عرقلت أيضاً بشدة تنفيذ الالتزامات من جانب بقية المشاركين في خطة العمل والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة على النحو المطلوب بموجب القرار 2231 (2015).

ومنذ تولي الرئيس ترامب منصبه، فرضت الولايات المتحدة جزاءات على إيران أكثر من 145 مرة (انظر الضميمة). وشدد الأمين العام على أهمية رفع الجزاءات وفقاً للأحكام ذات الصلة من خطة العمل والقرار 2231 (2015) - وهو ما تتجاهله الولايات المتحدة. وأشار الأمين العام في تقريره السابع عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) إلى أن "رفع العقوبات الذي يتيح تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية يشكل جزءاً أساسياً من الخطة"⁽¹⁷⁾.

ولم تقتصر انتهاكات الولايات المتحدة للقرار 2231 (2015) على التزاماتها برفع الجزاءات. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن قرار الولايات المتحدة عدم تمديد الإعفاءات المتعلقة بالمشاريع ذات الصلة بالمجال النووي في إطار خطة العمل لا يزال أيضاً "يتنافى مع الأهداف المحددة في الخطة وفي القرار 2231 (2015) وقد يعوق أيضاً قدرة جمهورية إيران الإسلامية على تنفيذ بعض أحكام الخطة والقرار"⁽¹⁸⁾.

ويمثل فرض الجزاءات تعبيراً صارخاً عن "سوء النية" في خرق جسيم لخطة العمل، والقرار 2231 (2015) وأمر مؤقت صادر عن محكمة العدل الدولية⁽¹⁹⁾، وكذلك العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية.

ولذلك، كما أكدت محكمة العدل الدولية بوضوح في رأيها الاستشاري الصادر في عام 1971 بشأن ناميبيا: "من المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المبنية على هذا النحو أن الطرف الذي لا يفي بالتزاماته في سياق علاقة ما لا يمكن اعتباره مخولاً للاحتفاظ بالحقوق التي يدعي أنه يستمدّها من هذه العلاقة"⁽²⁰⁾.

(17) انظر S/2019/492.

(18) S/2020/531.

(19) [الانتهاكات المزعومة لمعاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية لعام 1955 (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)]، *Alleged Violations of the 1955 Treaty of Amity, Economic Relations, and Consular Rights (Islamic Republic of Iran v. United States of America), Provisional Measures, I.C.J. Reports*, 3 October 2018. متاح على www.icj-cij.org/files/case-related/175/175-20181003-ORD-01-00-EN.pdf.

(20) [قضى محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية المترتبة بالنسبة للدول على استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) رغم قرار مجلس الأمن 276 (1970)] *Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in*

فالإخطار بموجب القرار 2231 (2015) ليس مجرد إجراء تعسفي وشكلي، بل هو جزء جوهري من عملية تسوية المنازعات، التي تخضع عمدا لعدة قيود وشروط. وأي مشارك حسن النية في خطة العمل - والولايات المتحدة ليست أحدهم - ملزم بتقديم أي إخطار بموجب الفقرة 11 من القرار جنبا إلى جنب مع "بيان للجهود التي بذلها المشاركون بحسن نية لاستنفاد عملية تسوية المنازعات"، على النحو المحدد في الفقرة 37 من خطة العمل، المرفقة بالقرار 2231 (2015). ولم تبذل الولايات المتحدة أي جهد - ناهيك عن بذل جهد بحسن نية - من أجل "استنفاد عملية تسوية المنازعات".

واستناداً إلى مبدأ القانون العام المقبول عالمياً، لا يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من ثمار عملها غير القانوني⁽²¹⁾ المتمثل في الانسحاب من خطة العمل بافتراض أنها ليست ملزمة بتقديم إخطارها جنبا إلى جنب مع بيان للجهود المبذولة بحسن نية. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الأحكام ذات الصلة من خطة العمل، على النحو الوارد في المرفق ألف للقرار.

ويشهد تاريخ التفاوض بشأن خطة العمل - والقرار 2231 (2015) - بوضوح على أن إجراء تسوية النزاعات - داخل اللجنة المشتركة وكذلك في مجلس الأمن - كان عن قصد عملية متعددة المراحل تستغرق وقتاً طويلاً للحفاظ على هذا الإنجاز الفريد للمجتمع الدولي ومنع اتخاذ أي إجراء تعسفي من قبل أي مشارك فعلي، ناهيك عن الولايات المتحدة، التي تخلت صراحة عن ذلك المركز على أعلى مستوى.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن شرط "حسن النية" ينطبق أيضاً على تفسير قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، ويُعزّز بالمادة 2 (2) من ميثاق الأمم المتحدة: "لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق".

ويتعارض مع شرط حسن النية سجل الولايات المتحدة للأفعال والممارسات غير القانونية في هذه القضية، إلى جانب "إساءة استخدام الإجراءات"، والمناورات الخادعة، والحيل القانونية الزائفة بغرض تعويل إعادة تطبيق أحكام القرارات التي أنهى العمل بها ضد إيران.

رابعا - جهود إيران المبذولة بحسن نية لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً كاملاً

لم يُسبق قرار رئيس الولايات المتحدة بإنهاء مشاركتها في خطة العمل ولو بحالة واحدة لإخلال إيران بالتزاماتها بموجب خطة العمل، ولكنه جاء على الرغم من الامتثال الكامل من جانب إيران - المتحقق منه في 15 تقريراً من تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تاريخ إبرام خطة العمل حتى أكثر من عام بعد الانسحاب غير القانوني للولايات المتحدة⁽²²⁾.

Namibia (South-West Africa) notwithstanding Security Council Resolution 276 (1970), Advisory Opinion, I.C.J. Reports 1971, para. 91. متاح على www.worldcourts.com/icj/eng/decisions/1971.06.21_namibia.htm

(21) *Commodum ex injuria sua nemo habere debet* (ليس لأحد أن يستفيد من سوء أفعاله).

(22) تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن: S/2016/57 (19 كانون الثاني/يناير 2016)، و S/2016/250 (15 آذار/مارس 2016)، و S/2016/535 (13 حزيران/يونيه 2016)، و S/2016/808 (22 أيلول/سبتمبر 2016)، و S/2016/983 (21 تشرين الثاني/نوفمبر 2016)، و S/2017/234 (20 آذار/مارس 2017)، و S/2017/502 (14 حزيران/يونيه 2017)، و S/2017/777 (13 أيلول/سبتمبر 2017)، و S/2017/994 (28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، و S/2018/205 (8 آذار/مارس 2018).

وفي أعقاب الانسحاب غير القانوني للولايات المتحدة و (إعادة) فرض جزاءاتها التي رفعت وفقاً لخطة العمل، حُرمت إيران من التمتع بفوائد رفع الجزاءات بموجب خطة العمل. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل، قام الأمين العام⁽²³⁾، وبقية المشاركين في خطة العمل⁽²⁴⁾ والعديد من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين بدعوة إيران إلى معالجة شواغلها من خلال الآليات المنشأة في خطة العمل والسماح لبقية المشاركين فيها بإصلاح الانسحاب غير القانوني.

وكان واضحاً منذ البداية أن "إعادة إعمال أو إعادة فرض الجزاءات والتدابير التقييدية، بما في ذلك من خلال تمديدتها، يشكل إخلالاً كبيراً سيُعفي إيران من تعهداتها بشكل جزئي أو كلي"⁽²⁵⁾، وهو ما تنص عليه أيضاً الفقرة 26 من خطة العمل⁽²⁶⁾.

ومع الاحتفاظ صراحة بحق إيران المباشر⁽²⁷⁾ بموجب الفقرة 26 من خطة العمل، بادرت حكومة بلدي إلى تفعيل آلية تسوية المنازعات بموجب الفقرة 36 من الاتفاق في 10 أيار/مايو 2018⁽²⁸⁾. ومع ذلك، امتنعت إيران، متصرفة بحسن نية، عن تطبيق "العلاج" بغية تمكين المشاركين المتبقين في خطة العمل من الوفاء بوعدهم. ولمدة عام كامل، واصلت إيران التنفيذ الكامل لخطة العمل. وأكد خمسة عشر تقريراً متتالياً للوكالة الدولية للطاقة الذرية امتثال إيران الكامل لالتزاماتها في خطة العمل⁽²⁹⁾.

مارس (2018)، و S/2018/540 (6 حزيران/يونيه 2018)، و S/2018/835 (12 أيلول/سبتمبر 2018)، و S/2018/1048 (26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، و S/2019/212 (6 آذار/مارس 2019)، و S/2019/496 (14 حزيران/يونيه 2019).

(23) بيان الأمين العام بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، 8 أيار/مايو 2018. متاح على www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2018-05-08/statement-secretary-general-joint-comprehensive-plan-action-jcpoa.

(24) كلمة الممثلة السامية/ناتية الرئيس فيديريكا موغيريني بشأن بيان رئيس الولايات المتحدة ترامب بشأن الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة)، روما، 8 أيار/مايو 2018.

(25) انظر الرسالة المؤرخة 20 تموز/يوليه 2015 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة (S/2015/550).

(26) الفقرة 26 من خطة العمل: "أعلنت إيران أنها ستتعامل مع إعادة الاعتماد هذه أو إعادة فرض الجزاءات المحددة في المرفق الثاني، أو فرض جزاءات جديدة ذات صلة بالمجال النووي، كأساس لوقف تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل كلياً أو جزئياً".

(27) في رسالتي المؤرخة 10 أيار/مايو 2018 الموجهة إلى منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل، ذكرت ما يلي: "لإيران حق لا جدال فيه - معترف به أيضاً في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن 2231 (2015) - في اتخاذ الإجراءات المناسبة رداً على استمرار العديد من الأعمال غير المشروعة للولايات المتحدة، ولا سيما انسحابها من الخطة وإعادة فرضها لجميع العقوبات". ولكن، كما أعلن الرئيس روحاني في رده المتلفز في 8 أيار/مايو، وعلى النحو المبين بالتفصيل لاحقاً في بيان الحكومة الصادر في 10 أيار/مايو 2018، ستقرر جمهورية إيران الإسلامية خطواتها التالية في غضون أسابيع قليلة بعد مشاورات مع بقية المشاركين في خطة العمل لمعرفة ما إذا كان من الممكن أن يفي الاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدولتان بالالتزامات التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث جماعياً تجاه إيران في غياب طرف ناكث، وكيفية القيام بذلك. ولا شيء في هذه الفترة من شأنه أن يؤثر في حق إيران في الرد وحماية مصالحها الوطنية حسب الاقتضاء، وهو حق معترف به بوضوح في خطة العمل وقرار مجلس الأمن 2231 (2015).

(28) انظر رسالتي المؤرخة 10 أيار/مايو 2018 الموجهة إلى منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل.

(29) تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدمة إلى مجلس الأمن.

وبعد أن استندت مراراً آلية تسوية المنازعات دون جدوى على الإطلاق، قررت حكومة بلدي ممارسة حقوقها بموجب الفقرتين 26 و 36 من خطة العمل في تطبيق تدابير تصحيحية والتوقف عن الوفاء بالتزاماتها جزئياً في 8 أيار/مايو 2019 - في امتثال تام لأحكام خطة العمل - من أجل الحفاظ على الاتفاق.

وعلى الرغم من كل هذا، لم يكن لإجراءاتنا التصحيحية حتى الآن أي تأثير على رصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحقيقها من برنامجنا النووي السلمي، مما يجعل أي زعم بوجود مخاطر للانتشار النووي غير ذي صلة. وفي الواقع، لا يزال برنامج إيران النووي السلمي خاضعاً "لأدق" نظام تفتيش في التاريخ. وفي الفترة من عام 2016 إلى نهاية عام 2019، نفذ أكثر من 92 في المائة من مجموع عمليات التفتيش العالمية المماثلة التي نفذتها الوكالة في إيران⁽³⁰⁾.

خامساً - الاستنتاج: الإخطار المعتمد أن تُصدره الولايات المتحدة غير مقبول

يشكل تجاهل الولايات المتحدة لسيادة القانون وإساءة استعمالها للأمن المتحدة من أجل النهوض بمصالحها الانفرادية وتدمير أسس التعددية والقانون الدولي ذاتها تهديداً خطيراً للعالم المتحضر وكذلك للسلام والأمن الدوليين. وتشكل إساءة استخدام أحكام الفقرتين 10 و 11 من القرار 2231 (2015) وانتهاكها بإرسال إخطار بسيط - في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة قد أخلت بالفعل بالتزاماتها بموجب القرار 2231 (2015) والمادة 25 من الميثاق من خلال إعادة فرضها جزاءات انفرادية وغير قانونية - سابقةً بالغة الخطورة يجب أن يرفضها المجلس وأعضاؤه رفضاً واضحاً وجازماً.

وكما أشير في بداية الفقرة 10 من القرار 2231 (2015)، فإن آلية تسوية المنازعات مفتوحة فقط للمشاركين الفعليين في خطة العمل - وليس للمشاركة "الأصلي" المتراجع الذي قرر عمداً وصراحة "إنهاء المشاركة"، وسعى بنشاط إلى تدمير الصك وتخلي بعد ذلك عن جميع صلاحياته وامتيازاته.

وهذا الإجراء ليس إجراءً ذاتي التنفيذ وهو خاضع لشروط محددة في الفقرتين 36 و 37 من خطة العمل على النحو المرفق بالقرار 2231 (2015) والمقرر فيه وفي فقراته 10 إلى 13. ويجب أن تعتبر المحاولة غير القانونية من جانب الولايات المتحدة لإساءة استخدام آلية تسوية المنازعات بغرض تدمير القرار 2231 (2015) وخطة العمل إساءة استخدام للعملية يترتب عليها تأثير سلبي على المصداقية والنزاهة الأساسيتين لمجلس الأمن.

وتُمنع إساءة استخدام العملية، باعتبار أن القانون الدولي يحظرها، باتخاذ الإجراءات المحددة الواردة في القرار 2231 (2015) أيضاً. ونظراً لتاريخ الأعمال غير القانونية ضد إيران، صيغ هذا القرار بدقة في وقت اعتماد خطة العمل لمنع إساءة استخدام عملية تسوية المنازعات بطريقة انفرادية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تشير الفقرتان 10 و 11 من القرار إلى متطلبات تسوية المنازعات المحددة في الفقرتين 36 و 37 من خطة العمل. و "يعرب" مجلس الأمن أيضاً في الفقرة 11 من القرار عن "اشتراط إنشاء" "هيئة استشارية" لضمان إنهاء اللجوء التعسفي إلى آلية تسوية المنازعات.

وقد أظهرت جمهورية إيران الإسلامية بالفعل وبوضوح حسن نيتها ومسؤوليتها الكاملة. وحان الآن دور المجتمع الدولي. وبناءً على ذلك، أحث مجلس الأمن على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع الولايات

(30) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، "تقرير تنفيذ الضمانات لعام 2019"، GOV/2020/9.

المتحدة - وهي منتهكة للقرار 2231 (2015) دون تحفظ وبشكل متكرر - من إساءة استخدام آلية تسوية المنازعات بشكل انفرادي وغير قانوني، بهدف معلن هو تدمير خطة العمل والقرار 2231 (2015)، وعلى الامتناع عن قبول الإخطار والاعتراف بأي أثر ينشأ عنه. ويتوقع الشعب الإيراني عن حق من المجلس أن يضمن حقوقه بموجب القرار، وأن يحاسب الولايات المتحدة على الضرر الذي لا يمكن إصلاحه الذي لحق بالأمة الإيرانية بأسرها لأسباب لا تتعلق سوى بتعظيم الذات أو النفعية السياسية على الصعيد الداخلي.

وبالنظر إلى ما تقدم، فإنني على ثقة بأن رئيس مجلس الأمن سيمتنع عن تلقي وتعميم إخطار الولايات المتحدة غير المقبول، وأن المجلس لن يسمح للولايات المتحدة بإساءة استخدام قرار مجلس الأمن 2231 (2015) لتحقيق هدفه المعلن المتمثل في تدمير ذلك القرار ذاته - ومعه سلطة المجلس والمنظمة. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة والضميمة المرفقة بها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد جواد ظريف

الضميمة

العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران في فترة إدارة ترامب

كانون الثاني/يناير 2017 إلى آب/أغسطس 2020

| الرقم | البيان | التاريخ |
|-------|---|-----------------------------|
| 1 | إضافة 13 فرداً إيرانياً (أو لهم صلة بإيران) و 12 كياناً إيرانياً (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص 3 شباط/فبراير 2017 والأشخاص المجردة أموالهم ⁽¹⁾ | |
| 2 | إضافة فرد إيراني واحد وكيان إيراني واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم ⁽²⁾ | 13 نيسان/أبريل 2017 |
| 3 | إضافة 3 أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و 4 كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم ⁽³⁾ | 17 أيار/مايو 2017 |
| 4 | إضافة 7 أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و 11 كياناً إيرانياً (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم ⁽⁴⁾ | 18 تموز/يوليه 2017 |
| 5 | اعتماد قانون التصدي لخصوم أمريكا عن طريق الجزاءات لعام 2017 ⁽⁵⁾ | 27 تموز/يوليه 2017 |
| 6 | إضافة 6 كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم ⁽⁶⁾ | 28 تموز/يوليه 2017 |
| 7 | إضافة 7 أفراد إيرانيين و 3 كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم ⁽⁷⁾ | 14 أيلول/سبتمبر 2017 |
| 8 | إضافة 4 كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم ⁽⁸⁾ | 13 تشرين الأول/أكتوبر 2017 |
| 9 | إضافة فردين إيرانيين و 4 كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم ⁽⁹⁾ | 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 |
| 10 | إضافة 5 كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم ⁽¹⁰⁾ | 4 كانون الثاني/يناير 2018 |
| 11 | إضافة 5 أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و 9 كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم ⁽¹¹⁾ | 1 كانون الثاني/يناير 2018 |
| 12 | إضافة 10 أفراد إيرانيين وكيان إيراني واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجردة أموالهم ⁽¹²⁾ | 23 آذار/مارس 2018 |

(1) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170203.aspx>(2) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170413.aspx>(3) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170517.aspx>(4) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170718.aspx>(5) "Countering America's Adversaries Through Sanctions Act" - H.R.3364، متاح على <https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/3364/actions?KWICView=false>(6) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170728.aspx>(7) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170914.aspx>(8) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20171013.aspx>(9) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20171120.aspx>(10) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180104.aspx>(11) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180112.aspx>(12) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180323.aspx>

| الرقم البيان | التاريخ |
|--------------|--|
| 13 | إضافة 6 أفراد إيرانيين و 3 كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽¹³⁾ 10 أيار/مايو 2018 |
| 14 | إضافة 4 أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) وكيان واحد ذي صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم، ومنهم محافظ المصرف المركزي الإيراني ⁽¹⁴⁾ 15 أيار/مايو 2018 |
| 15 | إضافة 5 أفراد إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽¹⁵⁾ 22 أيار/مايو 2018 |
| 16 | إضافة 3 أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و 6 كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) و 31 طائرة إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽¹⁶⁾ 28 أيار/مايو 2018 |
| 17 | إضافة 6 أفراد إيرانيين و 3 كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽¹⁷⁾ 30 أيار/مايو 2018 |
| 18 | إلغاء الترخيصين العامين الممنوحين في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة ⁽¹⁸⁾ : - الترخيص العام "H": الإذن بمعاملات معينة متصلة بكيانات أجنبية يملكها أو يتحكم فيها شخص من الولايات المتحدة؛ - الترخيص العام "I": الإذن بمعاملات معينة متصلة بمفاوضات وإبرام عقود مشروطة للأنشطة المؤهلة للترخيص بموجب بيان سياسة الترخيص للأنشطة المتصلة بتصدير أو إعادة تصدير طائرات ركاب تجارية وتوابعها من قطع الغيار والخدمات إلى إيران؛ |
| 19 | إضافة شركة ماهان للسفر والسياحة (شركة للطيران المدني) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽¹⁹⁾ 9 تموز/يوليه 2018 |
| 20 | إصدار الأمر التنفيذي رقم 13846 (إعادة فرض عقوبات معينة متعلقة بإيران) ⁽²⁰⁾ 6 آب/أغسطس 2018 |
| 21 | إضافة كيان واحد ذي صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽²¹⁾ 14 أيلول/سبتمبر 2018 |
| 22 | إضافة 20 كياناً إيرانياً إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم التي يشرف عليها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ومن بين هذه الكيانات مصارف وشركات سيارات إيرانية ⁽²²⁾ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018 |
| 23 | إدخال تعديل على لوائح المعاملات والعقوبات الإيرانية في قانون اللوائح الفيدرالية (C.F.R. part 560 31) عملاً باتخاذ رئيس الولايات المتحدة في 8 أيار/مايو 2018 قرار وقف مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة ⁽²³⁾ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 |
| 24 | تسمية أو تحديد أكثر من 700 شخص وإضافتهم إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽²⁴⁾ (ومنهم أشخاص رُفعت أسماؤهم من قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة) 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 |
| 25 | إضافة فردين إيرانيين وكيان إيراني واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽²⁵⁾ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 |
| 26 | إضافة فردين إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽²⁶⁾ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 |

(13) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180510.aspx>

(14) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180515.aspx>

(15) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180522.aspx>

(16) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180524.aspx>

(17) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180530.aspx>

(18) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180627.aspx>

(19) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180709.aspx>

(20) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180806.aspx>

(21) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180914.aspx>

(22) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20181016.aspx>

(23) متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20181102_33.aspx

(24) متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20181105_names.aspx

(25) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191120.aspx>

(26) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191128.aspx>

| الرقم البيان | التاريخ |
|--------------|--|
| 27 | إضافة 4 كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم، ومن بينها شركة ماهان قشم فارس للطيران (شركة للطيران المدني) وطائرتان إيرانيتان ⁽²⁷⁾ 24 كانون الثاني/يناير 2019 |
| 28 | إضافة فرد تركي إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽²⁸⁾ 7 شباط/فبراير 2019 |
| 29 | إضافة 9 أفراد إيرانيين وكيانين إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽²⁹⁾ 13 شباط/فبراير 2019 |
| 30 | إضافة 14 فرداً إيرانياً و 17 كياناً إيرانياً إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽³⁰⁾ 22 آذار/مارس 2019 |
| 31 | إضافة 9 أفراد إيرانيين و 11 كياناً إيرانياً إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽³¹⁾ 26 آذار/مارس 2019 |
| 32 | إدراج قوات حرس الثورة الإسلامية ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية الأجنبية ⁽³²⁾ 8 نيسان/أبريل 2019 |
| 33 | محاولة خفض صادرات إيران من النفط إلى الصفر ⁽³³⁾ 22 نيسان/أبريل 2019 |
| 34 | دعم حملة ممارسة أقصى درجات الضغط عن طريق تقييد أنشطة إيران النووية ⁽³⁴⁾ 3 أيار/مايو 2019 |
| 35 | إصدار الأمر التنفيذي رقم 13871 (العقوبات المتعلقة بقطاعات الحديد والصلب والألومنيوم والنحاس في إيران) ⁽³⁵⁾ 8 أيار/مايو 2019 |
| 36 | إضافة 33 شركة إيرانية للبترودوكيمياويات إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم التي يشرف عليها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ⁽³⁶⁾ 7 حزيران/يونيه 2019 |
| 37 | إضافة فردين لهما صلة بإيران وكيان واحد له صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽³⁷⁾ 12 حزيران/يونيه 2019 |
| 38 | إصدار الأمر التنفيذي رقم 13876 (فرض عقوبات على مسؤولين إيرانيين كبار) ⁽³⁸⁾ 24 حزيران/يونيه 2019 |
| 39 | إضافة 9 مسؤولين إيرانيين كبار، منهم المرشد الأعلى، إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم التي يشرف عليها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ⁽³⁹⁾ 4 حزيران/يونيه 2019 |
| 40 | إضافة 5 أفراد إيرانيين و 7 كيانات لها صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁴⁰⁾ 18 تموز/يوليه 2019 |
| 41 | إضافة فرد واحد وكيان واحد لهما صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁴¹⁾ 22 تموز/يوليه 2019 |

- (27) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190124.aspx>
- (28) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190207.aspx>
- (29) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190213.aspx>
- (30) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190322.aspx>
- (31) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190326.aspx>
- (32) متاح على <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/statement-president-designation-islamic-revolutionary-guard-corps-foreign-terrorist-organization/>
- (33) متاح على <https://www.state.gov/advancing-the-u-s-maximum-pressure-campaign-on-iran/>
- (34) متاح على <https://www.state.gov/advancing-the-maximum-pressure-campaign-by-restricting-irans-nuclear-activities>
- (35) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190508.aspx>
- (36) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190607.aspx>
- (37) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190612.aspx>
- (38) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190624.aspx>
- (39) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190624.aspx>
- (40) متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190718_33.aspx
- (41) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190722.aspx>

| الرقم البيان | التاريخ |
|--------------|--|
| 42 | إضافة وزير خارجية إيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁴²⁾ 31 تموز/يوليه 2019 |
| 43 | إضافة 5 أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و 5 كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁴³⁾ 28 آب/أغسطس 2019 |
| 44 | إضافة سفينة إيرانية (أديان داريا 1) وقائدها الهندي إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁴⁴⁾ 30 آب/أغسطس 2019 |
| 45 | إضافة 3 كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁴⁵⁾ 3 أيلول/سبتمبر 2019 |
| 46 | إضافة 9 أفراد إيرانيين و 16 كياناً إيرانياً (أو لها صلة بإيران) و 6 سفن إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁴⁶⁾ 4 أيلول/سبتمبر 2019 |
| 47 | إصدار الأمر التنفيذي رقم 13886 المعدّل للأمر التنفيذي رقم 13224 ⁽⁴⁷⁾ 10 أيلول/سبتمبر 2019 |
| 48 | فرض عقوبات على المصرف المركزي الإيراني وصندوق التنمية الوطنية ⁽⁴⁸⁾ 20 أيلول/سبتمبر 2019 |
| 49 | إضافة 5 أفراد لهم صلة بإيران و 6 كيانات لها صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁴⁹⁾ 25 أيلول/سبتمبر 2019 |
| 50 | فرض عقوبات جديدة على إيران وتمديد القيود المفروضة في المجال النووي ⁽⁵⁰⁾ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 |
| 51 | تمديد العقوبات المفروضة على قطاع البناء في إيران عملاً بقانون حرية إيران ومنع الانتشار لسنة 2012 ⁽⁵¹⁾ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019 |
| 52 | إضافة 9 أفراد وكيان واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁵²⁾ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 |
| 53 | إضافة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁵³⁾ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 |
| 54 | إضافة فرد واحد و 5 كيانات وسفینتين إيرانيّتين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁵⁴⁾ 11 كانون الأول/ديسمبر 2019 |
| 55 | إضافة قاضيين إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁵⁵⁾ 14 كانون الأول/ديسمبر 2019 |
| 56 | إضافة 7 أفراد إيرانيين و 20 كياناً إيرانياً (أو لها صلة بإيران) وسفينة واحدة إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁵⁶⁾ 10 كانون الثاني/يناير 2020 |
| 57 | إصدار الأمر التنفيذي رقم 13902 فرض عقوبات متعلقة بقطاعات البناء والتعدين والصناعة التحويلية والمنسوجات في إيران ⁽⁵⁷⁾ 10 كانون الثاني/يناير 2020 |

(42) متاح على <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm749>.

(43) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190828.aspx>.

(44) متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190830_33.aspx.

(45) متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190903_33.aspx.

(46) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190904.aspx>.

(47) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190910.aspx>.

(48) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190920.aspx>.

(49) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190925.aspx>.

(50) متاح على <https://www.state.gov/secretary-pompeo-imposes-new-sanctions-on-iran-and-extends-nuclear-restrictions>.

(51) متاح على <https://www.state.gov/findings-pursuant-to-the-iran-freedom-and-counter-proliferation-act-ifca-of-2012/>.

(52) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191104.aspx>.

(53) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191122.aspx>.

(54) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191211.aspx>.

(55) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191214.aspx>.

(56) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200110.aspx>.

(57) متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/20200110_iran_eo.pdf.

| الرقم البيان | التاريخ |
|--------------|--|
| 58 | إضافة مسؤول عسكري إيراني إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁵⁸⁾ 18 كانون الثاني/يناير 2020 |
| 59 | إضافة فردين و 6 كيانات صينية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁵⁹⁾ 23 كانون الثاني/يناير 2020 |
| 60 | إضافة رئيس مؤسسة الطاقة الذرية في إيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁶⁰⁾ 31 كانون الثاني/يناير 2020 |
| 61 | إضافة 5 أعضاء من مجلس أوصياء الدستور إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁶¹⁾ 20 شباط/فبراير 2020 |
| 62 | إضافة 15 فرداً من رعايا الصين وتركيا والعراق وروسيا إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁶²⁾ 25 شباط/فبراير 2020 |
| 63 | إضافة شركة الخطوط الجوية الإيرانية إلى قائمة الكيانات المعادية لمصالح الولايات المتحدة ⁽⁶³⁾ 16 آذار/مارس 2020 |
| 64 | إضافة 4 أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و 9 كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁶⁴⁾ 18 آذار/مارس 2020 |
| 65 | إضافة 5 علماء نوويين إيرانيين إلى قائمة الكيانات المعادية لمصالح الولايات المتحدة ⁽⁶⁵⁾ 18 آذار/مارس 2020 |
| 66 | إضافة 5 كيانات غير إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁶⁶⁾ 19 آذار/مارس 2020 |
| 67 | إضافة 15 فرداً إيرانياً وعراقياً و 5 كيانات إيرانية وعراقية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁶⁷⁾ 26 آذار/مارس 2020 |
| 68 | إضافة فرد عراقي واحد وكيان عراقي واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁶⁸⁾ 1 أيار/مايو 2020 |
| 69 | إضافة كيان صيني واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁶⁹⁾ 19 أيار/مايو 2020 |
| 70 | إضافة 9 أفراد إيرانيين و 3 كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁷⁰⁾ بما في ذلك 20 أيار/مايو 2020 وزير داخلية إيران وموظفون كبار في مجال إنفاذ القانون |
| 71 | إنهاء الإعفاء من الجزاءات التي تغطي جميع المشاريع النووية المتبقية الناشئة عن خطة العمل الشاملة المشتركة في إيران ⁽⁷¹⁾ 27 أيار/مايو 2020 |
| 72 | إضافة عالمين نوويين إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁷²⁾ 27 أيار/مايو 2020 |

(58) متاح على <https://www.state.gov/designation-of-irgc-commander-shahvarpour-for-gross-human-rights-violations-during-protest>

(59) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200123.aspx>

(60) متاح على <https://www.state.gov/designation-of-the-atomic-energy-organization-of-iran-its-head-ali-akbar-salehi-and-renewing-nuclear-restrictions/>

(61) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200220.aspx>

(62) متاح على <https://www.state.gov/news-sanctions-under-the-iran-north-korea-and-syria-nonproliferation-act-inksna>

(63) متاح على <https://www.federalregister.gov/documents/2020/03/16/2020-03157/addition-of-entities-to-the-entity-list-and-revision-of-entry-on-the-entity-list>

(64) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200318.aspx>

(65) متاح على <https://www.state.gov/constraining-iranian-nuclear-scientists/>

(66) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200319.aspx>

(67) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200326.aspx>

(68) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200501.aspx>

(69) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200520.aspx>

(70) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200519.aspx>

(71) متاح على <https://www.state.gov/keeping-the-world-safe-from-irans-nuclear-program/>

(72) متاح على <https://www.state.gov/keeping-the-world-safe-from-irans-nuclear-program/>

| الرقم البيان | التاريخ |
|--------------|---|
| 73 | تحديث أسباب الجزاءات المفروضة على شركة النقل البحري لجمهورية إيران الإسلامية وفرعها في شنغهاي، E-Sail Shipping Company Ltd (E-Sail) وعدد من السفن الإيرانية ⁽⁷³⁾ 8 حزيران/يونيه 2020 |
| 74 | إضافة خمسة قباطنة إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁷⁴⁾ 24 حزيران/يونيه 2020 |
| 75 | إضافة 8 شركات معادن إيرانية كبرى وفروعها الأجنبية ووكلاء المبيعات التابعين لها إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ⁽⁷⁵⁾ 25 حزيران/يونيه 2020 |
| 76 | توسيع نطاق العقوبات المفروضة على المعادن الإيرانية ⁽⁷⁶⁾ 30 تموز/يوليه 2020 |
| 77 | الاستيلاء على أكثر من مليون برميل من البنزين الإيراني ⁽⁷⁷⁾ 14 آب/أغسطس 2020 |

(73) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200608.aspx>

(74) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200624.aspx>

(75) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200625.aspx>

(76) متاح على <https://www.state.gov/expansion-of-the-scope-of-iran-metals-sanctions-targeting-irans-nuclear-and-the-irgc/>

(77) متاح على <https://www.state.gov/on-u-s-seizure-of-iranian-gasoline-intended-for-the-illegitimate-maduro-regime/>

الإجراءات المتخذة من طرف البيت الأبيض ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية ومكتب الأمن والصناعة ووزارة العدل ضد إيران

كانون الثاني/يناير 2017 إلى آب/أغسطس 2020

| الرقم البيان | التاريخ |
|--------------|--|
| 1 | فرض غرامة قدرها 1,19 بليون دولار على شركة صينية لمخالفتها لوائح التصدير إلى إيران ⁽⁷⁸⁾ 7 آذار/مارس 2017 |
| 2 | موافقة شركة ZTE على الإقرار بالذنب ودفع أكثر من 430,4 مليون دولار لانتهاكها العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة بإرسالها إلى إيران مواد منشؤها الولايات المتحدة ⁽⁷⁹⁾ 7 آذار/مارس 2017 |
| 3 | الحكم على شخص إيراني متورط في مؤامرة دولية للجريمة السيبرانية بالسجن 10 سنوات بتهمة بيع معلومات بطاقات ائتمان مسروقة على الإنترنت ⁽⁸⁰⁾ 9 آذار/مارس 2017 |
| 4 | إقرار شركة ZTE بذنب انتهاك العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة بإرسالها إلى إيران مواد منشؤها الولايات المتحدة ⁽⁸¹⁾ 22 آذار/مارس 2017 |
| 5 | الحكم على رجل سنغافوري بالسجن 40 شهراً بتهمة التخطيط لتصدير مكونات من الولايات المتحدة إلى إيران ⁽⁸²⁾ 27 نيسان/أبريل 2017 |
| 6 | توجيه الاتهام إلى مواطنين إيرانيين بارتكاب اختراق حاسوبي لشركة Vermont Software ⁽⁸³⁾ 17 تموز/يوليه 2017 |
| 7 | توجيه الاتهام إلى مواطنين إيرانيين بالضلوع في أعمال احتيال متصلة ببطاقات الائتمان ومؤامرة اختراق حاسوبي ⁽⁸⁴⁾ 8 آب/أغسطس 2017 |
| 8 | الحكم على الرئيس التنفيذي لشركة International Metallurgical Company بالسجن 57 شهراً بتهمة التآمر لتصدير معادن ذات أغراض خاصة إلى إيران ⁽⁸⁵⁾ 7 أيلول/سبتمبر 2017 |
| 9 | إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ⁽⁸⁶⁾ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2017 |
| 10 | إدانة مصرفي تركي بالتآمر للتحايل على العقوبات المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة وجرائم أخرى ⁽⁸⁷⁾ 3 كانون الثاني/يناير 2018 |

(78) متاح على <https://www.commerce.gov/news/press-releases/2017/03/secretary-commerce-wilbur-l-ross-jr-announces-119-billion-penalty>

(79) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/zte-corporation-agrees-plead-guilty-and-pay-over-4304-million-violating-us-sanctions-sending>

(80) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-member-international-cybercrime-conspiracy-sentenced-10-years-prison-selling-stolen>

(81) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/zte-corporation-pleads-guilty-violating-us-sanctions-sending-us-origin-items-iran>

(82) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/singapore-man-sentenced-40-months-prison-plot-involving-exports-iran-us-components>

(83) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-iranian-nationals-charged-hacking-vermont-software-company>

(84) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-iranian-nationals-charged-credit-card-fraud-and-computer-hacking-conspiracy>

(85) متاح على <https://www.justice.gov/usao-edny/pr/ceo-international-metallurgical-company-sentenced-57-months-prison-conspiring-export>

(86) متاح على <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/notice-regarding-continuation-national-emergency-respect-iran/>

(87) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/turkish-banker-convicted-conspiring-evade-us-sanctions-against-iran-and-other-offenses>

| الرقم البيان | التاريخ |
|--------------|--|
| 11 | اتخاذ وزارة التجارة إجراء ضد شبكة إيرانية تسعى بطرق غير مشروعة لاقتناء طائرات ⁽⁸⁸⁾ 5 شباط/فبراير 2018 |
| 12 | إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ⁽⁸⁹⁾ 12 آذار/مارس 2018 |
| 13 | اعتقال مواطن إيراني بتهمة التحايل على العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة بإرساله بشكل غير مشروع أكثر من 115 مليون دولار من فزويلا عبر نظام الولايات المتحدة المالي ⁽⁹⁰⁾ 20 آذار/مارس 2018 |
| 14 | الحكم على مواطن إيراني بتهمة التآمر لتسهيل تصدير تكنولوجيا إلى إيران على نحو غير مشروع ⁽⁹¹⁾ 20 آذار/مارس 2018 |
| 15 | توجيه الاتهام إلى تسعة إيرانيين بتنفيذ حملة سرقة إلكترونية واسعة لصالح قوات حرس الثورة الإسلامية ⁽⁹²⁾ 23 آذار/مارس 2018 |
| 16 | إصدار شبكة الإنفاذ المعنية بالجرائم المالية تحذيراً بشأن إيران ⁽⁹³⁾ 10 أيار/مايو 2018 |
| 17 | الحكم على مصرفي تركي بالسجن 32 شهراً بتهمة التآمر لانتهاك العقوبات المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة وجرائم أخرى ⁽⁹⁴⁾ 16 أيار/مايو 2018 |
| 18 | توجيه الاتهام لشخصين بالعمل كعميلين غير شرعيين لحكومة إيران ⁽⁹⁵⁾ 20 آب/أغسطس 2018 |
| 19 | الحكم على كندي بالسجن لأكثر من ثلاث سنوات بتهمة التآمر لتصدير سلع وتكنولوجيا محظور تصديرها إلى إيران ⁽⁹⁶⁾ 22 آب/أغسطس 2018 |
| 20 | الانسحاب من معاهدة الصداقة ⁽⁹⁷⁾ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018 |
| 21 | إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ⁽⁹⁸⁾ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2018 |
| 22 | مذكرة رئاسية موجهة لوزير الخارجية ووزير الخزانة ووزير الطاقة ⁽⁹⁹⁾ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018 |

(88) متاح على <https://www.bis.doc.gov/index.php/documents/about-bis/newsroom/press-releases/2190-yegane-tdo-final-cleared-press-release/file>

(89) متاح على <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/notice-regarding-continuation-national-emergency-respect-iran-2/>

(90) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-national-arrested-scheme-evade-us-economic-sanctions-illicitly-sending-more-115>

(91) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-citizen-sentenced-conspiring-facilitate-illegal-export-technology-iran>

(92) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/nine-iranians-charged-conducting-massive-cyber-theft-campaign-behalf-islamic-revolutionary>

(93) متاح على <https://www.fincen.gov/news/news-releases/fincen-issues-advisory-iranian-regimes-illicit-and-malign-activities-and>

(94) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/turkish-banker-sentenced-32-months-conspiring-violate-us-sanctions-against-iran-and-other>

(95) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-individuals-charged-acting-illegal-agents-government-iran>

(96) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/canadian-sentenced-3-years-prison-conspiracy-export-restricted-goods-and-technology-iran>

(97) متاح على <https://www.state.gov/remarks-to-the-media-3/>

(98) متاح على <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/text-notice-continuation-national-emergency-respect-iran/>

(99) متاح على <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/presidential-memorandum-secretary-state-secretary-treasury-secretary-energy-4/>

| الرقم البيان | التاريخ |
|--------------|--|
| 23 | إقرار مواطن إيراني بذنب التآمر لتصدير منتجات من الولايات المتحدة إلى إيران على نحو غير مشروع ⁽¹⁰⁰⁾ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 |
| 24 | توجيه الاتهام لرجلين إيرانيين بنشر فيروسات فدية لابتزاز مستشفيات وبلديات ومؤسسات عامة، مما تسبب في خسائر تزيد على 30 مليون دولار ⁽¹⁰¹⁾ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 |
| 25 | إعلان مكافأة بقيمة 3 ملايين دولار مقابل معلومات تؤدي إلى اعتقال إيراني له صلة بشراء تكنولوجيا منشؤها الولايات المتحدة على نحو غير قانوني ⁽¹⁰²⁾ 12 كانون الأول/ديسمبر 2018 |
| 26 | توجيه الاتهام بالتجسس لصالح إيران إلى ضابطة سابقة مختصة بمكافحة التجسس في الولايات المتحدة؛ وتوجيه الاتهام بشن حملات إلكترونية استهدفت الزملاء السابقين لهذه الضابطة إلى أربعة إيرانيين ⁽¹⁰³⁾ 13 شباط/فبراير 2019 |
| 27 | إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ⁽¹⁰⁴⁾ 12 آذار/مارس 2019 |
| 28 | الحكم على مواطن أسترالي بالسجن لتصديره منتجات إلكترونية إلى إيران ⁽¹⁰⁵⁾ 21 آذار/مارس 2019 |
| 29 | اعتراف بنك Standard Chartered Bank بإنجازه غير القانوني لمعاملات تنتهك العقوبات المفروضة على إيران وموافقته على دفع غرامة تفوق بليون دولار ⁽¹⁰⁶⁾ 9 نيسان/أبريل 2019 |
| 30 | موافقة بنك UniCredit Bank AG على الإقرار بذنب الإنجاز غير القانوني لمعاملات تنتهك العقوبات المفروضة على إيران ⁽¹⁰⁷⁾ 15 نيسان/أبريل 2019 |
| 31 | إصدار مذكرة بشأن القرار المتخذ من طرف الرئيس عملاً بالمادتين 1245 (د) (4) (ب) و (ج) من قانون الإذن بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية 2012 ⁽¹⁰⁸⁾ 29 نيسان/أبريل 2019 |
| 32 | فكّ ختم لاثني اتهام لمواطن إيراني بانتهاك قوانين الولايات المتحدة للتصدير والعقوبات المفروضة على إيران ⁽¹⁰⁹⁾ 4 حزيران/يونيه 2019 |
| 33 | اعتراف امرأة من مقاطعة موريس بالتآمر مع مواطن إيراني لتصدير مكونات طائرات إلى إيران على نحو غير قانوني ⁽¹¹⁰⁾ 11 حزيران/يونيه 2019 |

(100) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-national-pleads-guilty-conspiring-illegally-export-products-united-states-iran>.

(101) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-iranian-men-indicted-deploy-ransomware-extort-hospitals-municipalities-and-public>.

(102) متاح على <https://www.fbi.gov/contact-us/field-offices/minneapolis/news/press-releases/3-million-reward-announced-for-information-leading-to-arrest-of-iranian-tied-to-illegal-procurement-of-us-technology>.

(103) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/former-us-counterintelligence-agent-charged-espionage-behalf-iran-four-iranians-charged-cyber>.

(104) متاح على <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/text-notice-continuation-national-emergency-respect-iran-2/>.

(105) متاح على <https://www.justice.gov/usao-dc/pr/australian-national-sentenced-prison-term-exporting-electronics-iran>.

(106) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/standard-chartered-bank-admits-illegally-processing-transactions-violation-iranian-sanctions>.

(107) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/unicredit-bank-ag-agrees-plead-guilty-illegally-processing-transactions-violation-iranian>.

(108) متاح على <https://s3.amazonaws.com/public-inspection.federalregister.gov/2019-10472.pdf>.

(109) متاح على <https://www.bis.doc.gov/index.php/documents/about-bis/newsroom/press-releases/2404-two-indictments-unsealed-charging-iranian-citizen-with-violating-u-s-export-laws-and-sanctions-against-iran/file>.

(110) متاح على <https://www.justice.gov/usao-nj/pr/morris-county-woman-admits-conspiring-iranian-national-illegally-export-aircraft>.

| الرقم البيان | التاريخ |
|--------------|---|
| 34 | تسليم مواطن إيراني مطلوب وفكّ ختم لاحتجّ اتهام موجهتين إلى رجلين آخرين لتصديرهما ألياف الكربون من الولايات المتحدة إلى إيران ⁽¹¹¹⁾ 16 تموز/يوليه 2019 |
| 35 | إقرار مسؤولية تنفيذية في شركة تصدير إيرانية بذنّب انتهاك العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران ⁽¹¹²⁾ 19 تموز/يوليه 2019 |
| 36 | نشر تحذير بشأن إيران موجه إلى قطاع الطيران المدني ⁽¹¹³⁾ 23 تموز/يوليه 2019 |
| 37 | إقرار مواطن إيراني بذنّب التآمر لتسهيل تصدير تكنولوجيات إلى إيران على نحو غير مشروع ⁽¹¹⁴⁾ 9 آب/أغسطس 2019 |
| 38 | إقرار رجل أعمال إيراني بذنّب التآمر لانتهاك العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة بتصدير ألياف الكربون من الولايات المتحدة إلى إيران ⁽¹¹⁵⁾ 29 آب/أغسطس 2019 |
| 39 | الحكم على رجل أعمال تركي بالسجن 27 شهراً بتهمة التآمر لانتهاك العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة بتصدير معدات بحرية من الولايات المتحدة إلى إيران ⁽¹¹⁶⁾ 3 أيلول/سبتمبر 2019 |
| 40 | إصدار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تحذيراً موجهاً إلى أوساط النقل البحري للنفط ⁽¹¹⁷⁾ 4 أيلول/سبتمبر 2019 |
| 41 | عرض مكافأة مقابل معلومات عن الآليات المالية التي تستعملها قوات حرس الثورة الإسلامية الإيرانية وفروعها، بما في ذلك فيلق القدس التابع لها ⁽¹¹⁸⁾ 4 أيلول/سبتمبر 2019 |
| 42 | الحكم على مواطن إيراني بتهمة التآمر لتسهيل تصدير تكنولوجيات إلى إيران على نحو غير مشروع ⁽¹¹⁹⁾ 24 أيلول/سبتمبر 2019 |
| 43 | توجيه الاتهام في محكمة مانهاتن الفدرالية إلى مصرف تركي بالمشاركة في خطة تعادل قيمتها بلايين الدولارات للتهرب من العقوبات المفروضة على إيران ⁽¹²⁰⁾ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 |
| 44 | الحكم على رجل من مدينة كولومبوس بالسجن بتهمة تصدير بضائع إلى إيران على نحو غير قانوني ⁽¹²¹⁾ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019 |
| 45 | إعلان وزارة الخزانة ووزارة الخارجية عن آلية جديدة للأنشطة الإنسانية لزيادة شفافية دعم التجارة المسموح بها للشعب الإيراني ⁽¹²²⁾ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019 |

(111) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/departments-justice-announces-extradition-iranian-national-and-unsealing-charges-against-two>

(112) متاح على <https://www.justice.gov/usao-ndny/pr/iranian-export-company-executive-pleads-guilty-violating-us-sanctions-against-iran>

(113) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190723.aspx>

(114) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-citizen-pleads-guilty-conspiring-facilitate-illegal-export-technology-iran>

(115) متاح على <https://www.justice.gov/usao-sdny/pr/iranian-businessman-pleads-guilty-conspiracy-violate-us-sanctions-exporting-carbon>

(116) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/turkish-businessman-sentenced-27-months-imprisonment-conspiracy-violate-us-sanctions>

(117) متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/iran_advisory_09032019.pdf

(118) متاح على <https://www.state.gov/rewards-for-justice-reward-offer-for-information-on-the-financial-mechanisms-of-irans-islamic-revolutionary-guard-corps-and-its-branches-including-the-irgc-qods-force/>

(119) متاح على <https://www.justice.gov/usao-mn/pr/iranian-citizen-sentenced-conspiring-facilitate-illegal-export-technology-iran-0>

(120) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/turkish-bank-charged-manhattan-federal-court-its-participation-multibillion-dollar-iranian>

(121) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/columbus-man-sentenced-prison-illegally-exporting-goods-iran>

(122) متاح على <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm804>

| الرقم البيان | التاريخ |
|--------------|--|
| 46 | إصدار مذكرة بشأن القرار المتخذ من طرف الرئيس عملاً بالمادتين 1245 (د) (4) (ب) و (ج) من قانون الإنذ بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية 2012 ⁽¹²³⁾ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019 |
| 47 | تحديد مركز استهداف تمويل الإرهاب لشبكة من الشركات والمصارف والأفراد على أن لهم صلة سوية بإيران ⁽¹²⁴⁾ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019 |
| 48 | إقرار شخصين بذنب العمل لصالح إيران ⁽¹²⁵⁾ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 |
| 49 | إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ⁽¹²⁶⁾ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 |
| 50 | الحكم على رجل أعمال إيراني بالسجن 46 شهراً لانتهاكه العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة بتصديره ألياف الكربون من الولايات المتحدة إلى إيران ⁽¹²⁷⁾ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 |
| 51 | إصدار قائمتين جديديتين ومعدلتين من الأسئلة الشائعة بشأن إيران والإجابات عليها (القائمتان رقم 804 ورقم 303) ⁽¹²⁸⁾ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 |
| 52 | إصدار قائمتين جديديتين من الأسئلة الشائعة بشأن إيران والإجابات عليها (القائمتان رقم 810 ورقم 811) ⁽¹²⁹⁾ 11 كانون الأول/ديسمبر 2019 |
| 53 | إصدار وزارة الخارجية تحذيراً بشأن تصدير المنتجات المعدنية إلى إيران ⁽¹³⁰⁾ 16 كانون الأول/ديسمبر 2019 |
| 54 | اتهام مواطن إندونيسي و 3 شركات إندونيسية بانتهاك قوانين الولايات المتحدة للتصدير والعقوبات المفروضة على إيران ⁽¹³¹⁾ 17 كانون الأول/ديسمبر 2019 |
| 55 | الحكم على مواطن يحمل جنسية كل من الولايات المتحدة وإيران ومواطن إيراني بالسجن 30 شهراً و 38 شهراً لصلتهما بإنجاز عمل لصالح إيران ⁽¹³²⁾ 15 كانون الثاني/يناير 2020 |
| 56 | الحكم على مسؤولة تنفيذية في شركة تصدير إيرانية بتهمة انتهاك العقوبات المفروضة على إيران ⁽¹³³⁾ 30 كانون الثاني/يناير 2020 |
| 57 | اعتقال أربعة أشخاص من سكان تكساس وشخص واحد من سكان نيويورك بتهمة التآمر لبيع النفط الإيراني الخاضع للعقوبات إلى مصفاة في الصين لجني أرباح ضخمة ⁽¹³⁴⁾ 11 شباط/فبراير 2020 |
| 58 | إقرار رجل من ولاية تينيسي بذنب تهريب بضائع من الولايات المتحدة إلى إيران ⁽¹³⁵⁾ 3 آذار/مارس 2020 |

(123) متاح على <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/memorandum-presidential-determination-pursuant-section-1245d4b-c-national-defense-authorization-act-fiscal-year-2012/>

(124) متاح على <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm813>

(125) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-individuals-plead-guilty-working-behalf-iran>

(126) متاح على <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/text-notice-continuation-national-emergency-respect-iran-3/>

(127) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-businessman-sentenced-46-months-prison-violating-us-sanctions-exporting-carbon-fiber>

(128) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191127.aspx>

(129) متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/faqs/sanctions/Pages/faq_iran.aspx#810

(130) متاح على <https://www.state.gov/state-department-advisory-on-the-export-of-metal-products-to-iran>

(131) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-individuals-sentenced-connection-work-behalf-iran>

(132) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/indonesian-citizen-and-three-indonesian-companies-charged-violating-us-export-laws-and>

(133) متاح على <https://www.justice.gov/usao-edny/pr/iranian-export-company-executive-sentenced-violating-us-sanctions-against-iran>

(134) متاح على <https://www.justice.gov/usao-edny/pr/four-texans-one-new-yorker-arrested-conspiracy-sell-sanctioned-iranian-oil-refinery-china>

(135) متاح على <https://www.justice.gov/usao-nh/pr/tennessee-man-pleads-guilty-smuggling-goods-united-states-iran>

| الرقم البيان | التاريخ |
|--------------|--|
| 58 | إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ⁽¹³⁶⁾ 12 آذار/مارس 2020 |
| 59 | إدانة مواطن إيراني بتهمة التحايل على العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة بإرساله بشكل غير مشروع أكثر من 115 مليون دولار عبر نظام الولايات المتحدة المالي ⁽¹³⁷⁾ 16 آذار/مارس 2020 |
| 60 | تسليم مواطن إيراني مطلوب إلى المقاطعة الغربية في تكساس لتصديره غير القانوني لمواد عسكرية حساسة من الولايات المتحدة إلى إيران ⁽¹³⁸⁾ 17 آذار/مارس 2020 |
| 61 | توجيه اتهامات جنائية إلى البنك الصناعي الكوري (Industrial Bank of Korea) لانتهاكه قانون السرية المصرفية ⁽¹³⁹⁾ 20 نيسان/أبريل 2020 |
| 62 | توجيه اتهامات جنائية إلى مواطنين إيرانيين لانتهاكهما القوانين المتعلقة بغسل الأموال وبالعقوبات بشرائهما ناقلة نفط ⁽¹⁴⁰⁾ 1 أيار/مايو 2020 |
| 63 | إصدار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية توجيهات للتصدي لممارسات الشحن غير القانوني والتهرب من الجزاءات ⁽¹⁴¹⁾ 14 أيار/مايو 2020 |
| 64 | تسليم المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة الخدمات المالية الإيرانية بتهم غسل الأموال، والاحتيايل في النقل الإلكتروني للأموال والتآمر ⁽¹⁴²⁾ 18 أيار/مايو 2020 |
| 65 | وزارة العدل تسعى إلى مصادرة أكثر من 20 مليون دولار من الأصول المتعلقة بالاستخدام غير القانوني للنظام المالي للولايات المتحدة بغرض التهرب من الجزاءات المفروضة على إيران وانتهاكها ⁽¹⁴³⁾ 3 حزيران/يونيه 2020 |
| 66 | مذكرة وشكوى تهدفان إلى الاستيلاء على كل النفط الإيراني الموجود على متن أربع ناقلات نفط متوجهة إلى فنزويلا على أساس ارتباطها بقوات حرس الثورة الإسلامية ⁽¹⁴⁴⁾ 2 تموز/يوليه 2020 |
| 67 | الحكم على رجل من ولاية ماساتشوستس بالسجن لمدة 46 شهرا بتهمة تهريب بضائع من الولايات المتحدة إلى إيران ⁽¹⁴⁵⁾ ⁽¹⁴⁶⁾ 16 تموز/يوليه 2020 |

(136) متاح على <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/text-notice-continuation-national-emergency-respect-iran-4/>

(137) متاح على <https://www.justice.gov/usao-sdny/pr/iranian-national-convicted-scheme-evade-us-economic-sanctions-illicitly-sending-more>

(138) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-national-extradited-western-district-texas-illegally-exporting-military-sensitive>

(139) متاح على <https://www.justice.gov/usao-sdny/pr/manhattan-us-attorney-announces-criminal-charges-against-industrial-bank-korea>

(140) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/criminal-charges-filed-against-two-iranian-nationals-violating-money-laundering-sanctions>

(141) متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200514.aspx>

(142) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/founder-and-ceo-iranian-financial-services-firm-extradited-money-laundering-wire-fraud-and>

(143) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/justice-department-seeks-forfeiture-more-20-million-assets-relating-unlawful-use-us-financial>

(144) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/warrant-and-complaint-seek-seizure-all-iranian-gasoil-aboard-four-tankers-headed-venezuela>

(145) متاح على <https://www.justice.gov/usao-nh/pr/massachusetts-man-sentenced-46-months-smuggling-goods-united-states-iran>

(146) متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/largest-us-seizure-iranian-fuel-four-tankers>